S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/734
23 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا الإعلان الرسمي، وبروتوكول الاتفاق وخطاب التوصية الصادرين عن "الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية" التي تضم الغالبية العظمى لأحزاب المعارضة وكذلك الأحزاب المناصرة للرئيس والتي تنوي، في إطار صحوة وطنية تسمو على الخلافات السياسية العادية، توحيد جهودها لإعادة السلام وإنقاذ الوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية التي أضرت بها بصورة خطيرة الأحداث المؤسفة التي تشهدها حاليا جمهورية الكونغو.

وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه النصوص بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانيال أبيبي
السفير
الممثل الدائم

250997 250997 97-25070

مرفق

إعلان رسمي صادر في برازافيل في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية

إن بلدنا الكونغو يعيش منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أزمة خطيرة وعميقة تهدد الديمقراطية ونتيجتها الطبيعية أي دولة القانون، مما أدى إلى تعرض العملية الانتخابية والمؤسسات الديمقراطية إلى تهديد بالغ.

ولذلك،

- وبالنظر إلى النتائج الوخيمة الناجمة عن هذه الأزمة وبخاصة إلى ما يلي:

سقوط العديد من الضحايا ومعظمهم من المدنيين،

تدفقات السكان النازحين الضخمة وإيواؤهم في ظروف غير مستقرة في الأسر ومراكز الاستقبال؛

أعمال النهب التي لم يسبق لها مثيل، التي أدت إلى الانهيار التام للنسيج الاقتصادي للعاصمة برازافيل؛

تدمير المنشآت العامة والمحفوظات الوطنية والمباني الخاصة؛

تمزق النسيج الاجتماعي.

- ومع أخذ المبادرات المتعددة المضطلع بها لإيجاد حلول لوضع حد عاجل لهذه الأزمة، في الاعتبار، وبخاصة:

النداء من أجل وقف إطلاق النار الذي وجهه السيد دافيد شارل غاناو رئيس الوزراء في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

إعلان وقف إطلاق النار الصادر عن البروفيسور باسكال ليسوبا رئيس الجمهورية في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ والإعلان الذي تلاه الصادر عن السيد دنيس ساسو نغيسو رئيس الدولة السابق؛

مبادرات الوساطة الوطنية المتعددة برئاسة النائب البرلماني السيد برنار كوليلاس، عمدة مدينة برازافيل، والوساطة الدولية برئاسة السيد عمر بونغو، رئيس جمهورية غابون؛

الإعلانات الصادرة عن الأحزاب السياسية والرابطات والمجتمع المدني.

- ومع ملاحظة استمرار تفاقم الأوضاع رغم هذه المساعي كلها؛

- واقتناعا بأن الكونغو، قد أصبح، إزاء هذه التطورات السياسية الأخيرة كلها، عرضة لخطر التقسيم من ناحية، وخطر اختفاء المؤسسات الديمقراطية والتوقف التام للعملية الديمقراطية من ناحية أخرى؛

فإننا نحن،

التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية الموقعة على هذا الإعلان الرسمي، واستنادا إلى ميثاق الوحدة الوطنية الذي يدعو في إطار تعزيز الوحدة الوطنية "السلطات العامة والتجمعات السياسية والرابطات والطوائف الدينية والمجتمع الوطني بأسره إلى:

- الدفاع عن السيادة الوطنية،
- ترسيخ الاستقلال الوطني،
- الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية،
- حماية النظام الجمهوري،
- الطابع العلماني للدولة،
- الدفاع عن الديمقراطية،
- حماية الحريات العامة".

نتعهد بما يلي:

- العمل على إعادة ترسيخ مفهوم الواجب والروح الوطنية لدى الكونغوليين، فهما وحدهما القادران على تشجيع العمل المناسب الذي من شأنه إتاحة الظروف المواتية لمصالحة وطنية حقيقية من أجل الوحدة الوطنية.

- المساهمة في إعادة السلام والأمن وفي عودة البلد إلى الحياة الطبيعية.

ونحن، التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية إذ نتجاوز الخلافات السياسية العادية، عملا بأحكام الميثاق المشار إليه أعلاه، نقرر التجمع من جديد في هيئة جمهورية الدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، يرمز إليها بالحروف ERDDUN (باللغة الفرنسية).

إن هذه الهيئة الجمهورية ستصبح جهازا للتحليل والتشاور والتنسيق والتوفيق وتوافق الآراء.

وقد حددت الهيئة الجمهورية للدفاع عن الجمهورية والوحدة الوطنية لنفسها هدفا هو إنقاذ الجمهورية والديمقراطية.

أولا - تعريف الهيئة الجمهورية وتكوينها

إن الهيئة الجمهورية مجموعة تجمعات وأحزاب ورابطات سياسية تسعى إلى توحيد جهودها للحفاظ على الوحدة الوطنية والعملية الديمقراطية.

والهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية لا تهدف إلى تعديل الفكر السياسي أو إلى إلغاء الأحزاب.

والهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية منفتحة أمام جميع التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية التي تناضل للدفاع عن الديمقراطية والجمهورية والمؤسسات الشرعية أي دولة القانون.

ثانيا - مهام الهيئة الجمهورية

إن الأهداف الرئيسية للهيئة الجمهورية هي إنقاذ المؤسسات الجمهورية وإعادة السلام والحرص على سلامة عمل جهاز الدولة وكذلك على استمرار العملية الانتخابية.

والواقع أن الهيئة الجمهورية ستعمل على ما يلي:

- تعريف تدابير تؤدي إلى الخروج السريع من الأزمة؛

- وضع برنامج عاجل لحل المشكلات الناجمة عن الأزمة ومن بينها الأمن وتحركات الأشخاص والممتلكات والتموين وعودة الخدمات إلى العمل بانتظام؛

- وضع برنامج للحكومة في الفترة السابقة على انتخابات الرئاسة؛

- تحديد جدول زمني جديد للعمليات الانتخابية يؤثر على تحديد موعد انتخابات الرئاسة وفقا لقرار المجلس الدستوري؛

- مواءمة عمل الأفرقة البرلمانية للأحزاب الأعضاء في الهيئة الجمهورية من أجل دعم صريح واسع النطاق لعمل حكومة الوحدة الوطنية؛

- إجراء دراسة متعمقة تقترح تدابير من شأنها ضمان استقرار البلد عقب انتخابات الرئاسة.

وقررت التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية الموقعة تنفيذ هذا الإعلان الرسمي بتوقيع بروتوكول اتفاق.

بروتوكول اتفاق

صدر في برازافيل في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية

الديباجة

يندرج بروتوكول الاتفاق هذا في إطار دينامية سياسية جديدة تتميز أساسا بضرورة ضمان حماية الديمقراطية المتعددة الأحزاب والسلام المدني والوحدة الوطنية التي هددتها بشدة أحداث ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وهو بالتالي نتيجة إرادة سياسية للعيش في وفاق واتحاد في ظل الأزمة الكونغولية وفي دولة القانون.

وهو يرمي إلى بلوغ هدف سياسي مزدوج:

- بناء كونغو حر، ديمقراطي، متضامن، يسوده الرخاء؛

- النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية المتناسقة للبلد وكذلك بالأخوة والوفاق الوطني في ظل احترام تنوع الآراء والحق في التباين.

وإن الأحزاب والرابطات السياسية الموقعة على الإعلان الرسمي الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٧ إذ تستخلص دروس الماضي وتستوجب الحاضر لصرف المستقبل، تتفق على تنسيق ومواءمة أعمالها في داخل تجمع سياسي يسمى الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية.

الباب الأول - في الأحكام العامة

المادة ١ - تم في جمهورية الكونغو، إنشاء تجمع سياسي يضم التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية الموقعة على الإعلان الرسمي الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٧، ويسمى الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية.

المادة ٢ - بروتوكول الاتفاق مفتوح أمام جميع التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية التي تتعهد باحترام شروطه.

الباب الثاني - في الأهداف

المادة ٣ - تحدد الهيئة الجمهورية لنفسها الأهداف التالية:

- الدفاع عن الديمقراطية؛
- الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية؛
- الدفاع عن الجمهورية والطابع العلماني للدولة.

المادة ٤ - تندرج الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية في إطار سياسة تسعى حثيثا إلى ضمان صون الديمقراطية المتعددة الأحزاب وفقا لما حققه المؤتمر الوطني السيادي من مكاسب وفي ظل الاحترام الدقيق لدستور ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٢ والمؤسسات الناجمة عنه.

وتهدف الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية فضلا عن ذلك إلى اتخاذ تدابير عاجلة من شأنها تشجيع المبادرات الرامية إلى مساعدة السلطات العامة في التغلب على التوترات الاجتماعية أيا كان مصدرها، والتي تضر بالسلام والترابط الاجتماعي.

الباب الثالث - في إدارة الدولة

المادة ٥ - تتفق التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية المجتمعة في الهيئة الجمهورية على تقاسم السلطة وإدارتها إدارة مشتركة مع أخذ التمثيل الوطني والمحلي لكل تشكيل من هذه التشكيلات في الاعتبار.

المادة ٦ - تلتزم التجمعات والأحزاب والرابطات المجتمعة في الهيئة الجمهورية بتشجيع إدارة تتفق ومبادئ النزاهة الأخلاقية والكفاءة وحسن الإدارة.

وأدى هذا إلى التعهد رسميا بإعادة مصداقية الدولة وكفالة أمن الأشخاص والممتلكات وإنشاء قوة جمهورية عامة.

الباب الرابع - في الأحكام الخاصة

المادة ٧ - تحتفظ كل من التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية المجتمعة في الهيئة الجمهورية بحرية المشاركة في الاقتراعات وفقا لما تحدده قواعد كل منها مع الحرص بدقة على احترام الالتزام بالمنافسة الشريفة الكامنة في التنافس بين الشركاء السياسيين.

المادة ٨ - تحتفظ التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية بروابطها مع الجماعات السياسية الحالية التي تنتمي إليها.

الباب الخامس - في الأحكام النهائية

المادة ٩ - تقرر التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية المجتمعة في الهيئة الجمهورية إعطاء الأفضلية للتشاور والحوار الدائم وتتعهد باحترام الوعود والتعهدات المتخذة وتسوية الخلافات بطريقة ودية.

المادة ١٠ - يسري هذا البروتوكول لمدة توافق الفترة من توقيعه إلى انتخابات الرئاسة. وبالإمكان بعد انقضاء هذه المدة إعادة التفاوض بشأنه بين الأحزاب الراغبة في ذلك.

المادة ١١ - يصبح هذا البروتوكول، الذي يتفق والقوانين والنظم النافذة في جمهورية الكونغو، والمفتوح أمام جميع التجمعات والأحزاب والرابطات السياسية التي توافق على أهدافه، نافذا ابتداء من تاريخ توقيعه.

خطاب توصية مؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، موجه إلى فخامة السيد رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، من الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية

إن التجمعات والأحزاب والرابطات الأعضاء في الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، الموقعة أدناه:

بالنظر إلى موقعها الحالي على المسرح السياسي الكونغولي، وإذ تأخذ في اعتبارها الأهداف السامية التي تسعها خطة العمل هذه إلى بلوغها، والتي تأكدت في التعهد الرسمي وبروتوكول الاتفاق الملحقين بها؛

وبعد النظر والتدقيق المتعمقين في مستوى تطور مفاوضات ليبرفيل؛

تلاحظ بأسف ما يعتري هذه المفاوضات من توقف أو عراقيل من جراء العقبة الحالية المتمثلة في اختيار رئيس الوزراء واختصاصاته وانتمائه السياسي؛

ترى أن الشخصية التي تطمح إلى هذا المنصب الرفيع يجب أن تتمتع بالإضافة إلى المعيار الأساسي المتمثل في الثقل الانتخابي والسياسي في البلد بصفات الرجل القادر على تعزيز وصون السلام والوفاق والوحدة الوطنية وضمان حماية الديمقراطية. وهذا المعطى السياسي الجديد من شأنه أن يسمح بإعادة الثقة إلى الشعب والمجتمع الدولي؛

ومن ثم فإن التجمعات والأحزاب والرابطات الأعضاء في الهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية، رغبة منها في أن تترجم إلى أفعال قانون الأغلبية التي تجسدها وتمثلها عن طريق خطتها للعمل السياسي، وإذ تأخذ في اعتبارها المعايير المشار إليها أعلاه:

- تطالب شرعا بمنصب رئيس الوزراء، رئيس حكومة الوحدة الوطنية؛

- تقترح بالإجماع لشغل هذا المنصب الرئيس برنار كوليلاس العضو المؤسس للهيئة الجمهورية للدفاع عن الديمقراطية والوحدة الوطنية ورئيس الحركة الكونغولية للديمقراطية والتنمية المتكاملة، ورئيس اللجنة الوطنية للوساطة والرجل الثاني في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢، ورجل السلام.

— — — — —